

م/ ملخص تقرير تقويم اداء ظاهرة ارتفاع احمال التلوث في المصادر
المائية من دخولها الحدود العراقية وحتى شط العرب لسنة 2015

استناداً لاحكام المادة (22) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة/2011 (المعدل) قام فريق العمل المشكل باجراء اعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على ظاهرة ارتفاع احمال التلوث في المصادر المائية من دخولها الحدود العراقية وحتى شط العرب ومن خلال اجراء المقابلات الشخصية ودراسة المعلومات المقدمة اليها من الوزارات ذات العلاقة (وزارة البيئة، البلديات والاشغال العامة، الموارد المائية) تبين زيادة نسبة الملوثات المطروحة على المصادر المائية (نهري دجلة والفرات وشط العرب) وخصوصاً الكبريتات، الاملاح الذائبة، المتطلب الكيميائي للاوكسجين وكذلك الملوثات البيولوجية (بكتيريا القولون، البكتيريا البرازية) والناجمة من الملوثات المطروحة من الانشطة الخدمية والتي تشمل تصريف مياه محطات الصرف الصحي ومياه شبكات الامطار المتجاوز عليها والمخلفات السائلة الناتجة من عمل المستشفيات وعمل مجازر اللحوم البيضاء والحمراء وكراجات غسيل السيارات ونتيجة لما ذكر اعلاه قمنا بدراسة اجراءات الوزارات ذات العلاقة لمعالجة هذه الظاهرة وفقاً للمعايير والمؤشرات المعتمدة في هذا المجال وما توفر لدينا من المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من تلك الوزارات وكذلك الزيارات الميدانية، ندرج ادناه اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا اليها:-

الاستنتاجات

- 1- قلة طاقة وكفاءة مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي مما ادى الى طرح مياهها الى المصادر المائية وبدون معالجات في معظم الاحيان وبدون اتخاذ الاجراءات اللازمة من وزارة البلديات وامانة بغداد ووزارة البيئة.
- 2- عدم وجود وحدات معالجة متكاملة للمياه الناتجة من عمل اقسام وشعب المستشفيات والحاوية على الملوثات البيولوجية والفايروسات ومسببات الامراض بالاضافة الى الملوثات الكيماوية المتخلفة من نشاطات عمل تلك المستشفيات وطرحها اما الى شبكة مياه الصرف الصحي او الى المصادر المائية او المبازل وبدون معالجة ودون اتخاذ الاجراءات اللازمة من وزارة الصحة وضعف الدور الرقابي لوزارة البيئة ووزارة البلديات وامانة بغداد وعدم السماح للمستشفيات بالتصريف على شبكة المجاري الا بعد اجراء المعالجات المطلوبة.
- 3- وجود تجاوز على شبكة مياه الامطار وذلك من خلال ربط شبكات مياه الصرف الصحي عليها والتي تقوم محطات رفع مياه الامطار بتصريفها الى النهر مباشرة ودون اي معالجات وعدم قيام الجهات ذات العلاقة بحصر ورفع التجاوزات بالتنسيق مع الحكومات المحلية للاقضية والنواحي.
- 4- عدم التزام كراجات غسل وتشحيم السيارات بالمتطلبات البيئية حيث لا تحتوي تلك الكراجات على وحدات معالجة المخلفات السائلة الناتجة من عملها والحاوية على الزيوت والدهون والتي تطرح الى المصادر المائية او المبازل وبدون معالجة ودون اتخاذ الاجراءات اللازمة من وزارة البيئة لرفع تلك التجاوزات.
- 5- وجود العديد من المجازر التي لا تمتلك وحدات معالجة للمخلفات السائلة الناتجة من عمل تلك المجازر والحاوية على الدم ومخلفات الجزر الاخرى والتي تعتبر من الملوثات البيولوجية نتيجة احتواها على البقايا الحيوانية ومسببات الامراض والتي تطرح الى المصادر المائية وبدون معالجة ودون اتخاذ الاجراءات اللازمة من وزارة الزراعة ووزارة البيئة بانشاء مثل تلك الوحدات.

التوصيات

- 1- انشاء وحدات معالجة متكاملة لمياه الصرف الصحي وكفاءة عالية باستخدام التقنيات العلمية الحديثة في المعالجة والمستخدمة في الدول المتقدمة والاستعانة بالشركات الرصينة والتي لها خبرة في انشاء مثل تلك المشاريع.
- 2- انشاء وحدات معالجة متكاملة في المستشفيات لمعالجة المخلفات السائلة الناتجة من عمل اقسام وشعب تلك المستشفيات قبل طرحها الى شبكة المجاري وغلق كل انابيب التصريف التي تصرف تلك المخلفات على المصادر المائية او المبازل او الاراضي المجاورة وبدون معالجة.
- 3- رفع كل التجاوزات الحاصلة على شبكات ومحطات رفع مياه الامطار.
- 4- الزام اصحاب محطات غسيل السيارات بالمتطلبات البيئية وانشاء وحدات معالجة للمخلفات السائلة للتخلص من الزيوت والدهون وعدم التصريف الى المصادر المائية مباشرة.
- 5- انشاء وحدات معالجة متكاملة في مجازر اللحوم للتخلص من المخلفات السائلة وعدم تصريف تلك المخلفات الا بعد معالجتها .

للتفضل بالاطلاع والتوجيه لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الملاحظات الواردة في أعلاه وإعلامنا خلال (60) يوم (ستون يوماً) من تاريخه أعلاه.

... مع التقدير.

فاروق عبد الحلیم توفیق
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي / وكالة
/ / 2015 م

نسخة منه إلى

- وزارة الموارد المائية – مكتب الوزير/ لنفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
- وزارة البلديات والاشغال العامة – مكتب الوزير/ لنفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
- وزارة الموارد المائية – مكتب المفتش العام
- وزارة البلديات والاشغال العامة – مكتب المفتش العام
- وزارة البيئة – مكتب المفتش العام
- وزارة البيئة- الدائرة الفنية/ للتفضل بالاطلاع والاجابة على التقرير خلال (60) يوم ... مع التقدير.
- دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي / للتفضل بالاطلاع ومتابعة الاجابة ... مع التقدير.
- دائرة تدقيق نشاط الشركات/ للتفضل بالاطلاع ومتابعة الاجابة ... مع التقدير.
- دائرة تدقيق نشاط الزراعة والتعمير/ للتفضل بالاطلاع ومتابعة الاجابة ... مع التقدير.
- الهيئة المتخصصة بالشؤون البيئية – للمتابعة.
- شعبة الانترنت – لنشره على موقع الديوان /الالكتروني .

غادة



جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

Federal Board of Supreme Audit

١٩٢٧ هـ - ١٣٤٨ م

غادة